السياسة الخارجية العراقية الاقليمية
خلال فترة من 2003 – 2017 م

اعداد: حسين السيد يونس

الملخص العربي

أن العراق تقف في الوقت الراهن علي عتبة تحول بنيوي ومؤسساتي جذري يكاد يكون مفروض من القوة المهيمنة علي النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة) وبالمثال وهو يكاد يكون مفروضاً أيضا من الجانبين للإيراني والتركي علي العراق، وما لم يبادر العراق مدعوماً بالقوي الاساسية في الشرق الاوسط، في اعداد تصوراتها المشتركة لمستقبل المنطقة ومستقبل علاقاتها المتبادلة فإنها ستكون مضطرة إلي الدخول في الترتيبات الجديدة بشروط جديدة تفرضها الولايات المتحدة وغيرها والمتعلقة بفكرة الشرق الاوسط الكبير الذي يكون للكيان الاسرائيلي تواجد فاعل فيه ومؤثر.

وكما تتمثل مصالح الدول الخارجية عبر أهداف سياستها الخارجية التي تعد الوسيلة الاساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن سمعتها وهيبتها الدولية أصبح علي العراق مهمة شاقة هي أن تجئ سياستها الخارجية موفقة في التعبير عن أهداف الدولة ووحدة قرارها ومصداقيتها وانعكاس علاقتها الخارجية بالنجاح والاستقرار، كما اصبح عليها مهمة أشق من الاولي وهي تحقيق استقرارها لبيئتها الداخلية بما ينعكس لها علي سياستها الخارجية وتوجهاتها، ومن هنا فقد أصبح العراق ومنذ تغيير النظام السياسي فيه عام 2003 بحاجة ماسة لسياسة خارجية جديدة لها أهدافها ومبادئها الاساسية ولها القدرة علي التعبير عن شكل ونوع وهدف التغيير السياسي والتطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية وبشكل إيجابي والحفاظ علي مصالح العراق

Abstract

That Iraq is currently standing on the threshold of structural and institutional transformation radical is almost imposed by the dominant force on the new world order (US) and the example is almost imposed by both sides of the Iranian and Turkish on Iraq, and unless Iraq is supported by the key forces in the Middle East, In preparing their shared visions for the future of the region and the future of their mutual relations, they will be forced to enter into the new arrangements under new conditions imposed by the United States and others on the idea of the Greater Middle East, in which the Israeli entity has an active and influential presence.

As the interests of foreign countries are represented by the objectives of its foreign policy, which is the basic means through which each country can express its strategic principles and aspirations and defend its international reputation and prestige, Iraq has an arduous task for its foreign policy to be successful in expressing the objectives of the state and its unity and credibility. With success and stability, as it has a task more difficult than the first is to achieve stability of the internal environment to reflect on its foreign policy and directions, and hence Iraq has become since the change of political system in 2003 in urgent need of external policy And its ability to express the form, type and objective of political change and the new foreign political aspirations of the Iraqi state in a positive manner and preserve the interests of Iraq.

مقدمة:

تعرض العراق في الفترة السابقة للغزو إلي عقوبات عدة بسبب السياسة الخارجية غير السليمة للنظام السابق، وهذه العقوبات أدت إلي فرض حصار قاس علي الشعب وإلي مآس أدت إلي عزله العراق عن جيرانه وعن المجتمع الدولي[1].

وكان من نتيجة تلك السياسة إصدار العديد من قرارات مجلس الامن الدولي التي تضمنت عقوبات أضرت بالشعب وبمكانه العراق الدولية، وسببت تدهور الوضع الاقتصادي للعراقيين وجعلت من العراق في المجتمع الدولي وكأنه جسم غريب مما أدي إلي فرض القيود الكثيرة علي نشاطه في المجتمع الدولي.

ومن المعلوم أن المقصود بالسياسة الخارجية هي أنها إدارة العلاقات مع الدول الاخرى ومع المجتمع الدولي لما يصب في المصلحة الوطنية للدولة والدفاع عن مصالح الشعب.

ولابد لنجاح السياسة الخارجية من توافر عوامل معينة، من أهمها[2]:-

أولاً: وجود وضع داخلي موحد ورصين فالمفاوض الدولي لابد أن يكون مسنداً من نظام سياسي موحد وفعال وبدون ذلك لا يستطيع تحقيق الاهداف التي يتفاوض من اجلها، فالخلافات السياسية الداخلية تضعف المفاوض، وهذا ما يجعل علي عاتق السياسيين كافة أن يتجنبوا الخلافات الحزبية الضيقة ويتفقوا علي سياسة وطنية موحدة[1].

فهذه الوحدة الوطنية هي أساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجية وبالتالي الدفاع عن المصالح الوطنية.

---

[1] راجع: وثائق الامم المتحدة ، مجلس الامن، الوثيقة رقم S/RES/661(1990) الخاصة بتعويضات الحرب الكويت ص
راجع: وثائق الامم المتحدة مجلس الامن، الوثيقة رقم S/22094 الخاصة بتعديد صادرات العراق من النفط، لمن وبكن سنوياً

[2] إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2011) ص88

[1] باسم كريم سويدان الجنابي: مجلس الامن والحرب علي العراق 2003 دراسة في وقائع النزاع ومدي مشروعية الحرب، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006)ص55

أن الخلافات في المواقف السياسية هي صورة من صور الديمقراطية، إلا أن المبالغة فيها يضعف الموقف السياسي الخارجي للدولة ويضعف موقف المفاوض العراقي[2].

ثانياً: لابد لنجاح السياسة الخارجية من اتفاق المجتمع علي خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون أهدافاً لنشاط السياسة الخارجية وفي الدفاع عنها[3].

فلا يجوز التفريط بالإقليم أو بالحدود أو بالمياه علي سبيل المثال.

ثالثاً: الشرط الثالث لنجاح السياسة الخارجية هو الاستمرارية والمرونة، فعندما نضع سياسة خارجية ثابتة لمرحلة من المراحل ونسير علي نهج تلك السياسة بشكل منظم وندافع عنها في الاوساط الدولية كلها بصورة مستمرة نضمن بذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضه للأهواء والتغيرات[4].

ذلك أنه بعد مرور 14 عاماً علي الغزو الامريكي للعراق، يجمع محللي السياسة الخارجية بالمعاهد الدولية علي ان الحرب كشفت عن مستوي الضعف والتردي الذي وصل إليه حال جيران العراق العرب أي النظام العربي الرسمي بشقية القطري والجماعي ممثلاً في جامعة الدول العربية، كما كشفت عن ضرورة إيجاد سياسة خارجية جديدة للعراق تتصدي لهذا الضعف وتستوعبه وتنجح في التعامل معه خاصة وأن كثيراً من جيرانها من غير العرب مثل إيران وتركيا قد بدآ يجمعان قوتهما ومختلف أدواتها السياسية من مفاوضات وترغيب وارهاب واحتواء اقتصادي لملأ الفراغ السياسي والامني الذي حركته الولايات المتحدة بعد رحيلها المفاجئ للأراضي العراقية[1].

---

[2] باسيل يوسف بجك: العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990 – 2005) دراسة توثيقية وتحليلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006)ص35

[3] بوب ودودراد: حرب بوش، ترجمة: حسين عبد الواحد، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2003) ص 14

[4] بيار مصطفي سيف الدين، تركيا وكردستان العراق، الجاران الحائران، (دمشق: دار الزمان، 2009) ص 65

[1] بيل بارك: سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات الافاق المستقبلية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، (الدوحة،2005) ص 65

فقد فشل هذا النظام العربي في حماية الحقوق العربية، كما فقدت الحكومات العربية أي مصداقية نتيجة لعدم ارتفاعها إلي مستوي إدانة الشعب العربي للغزو وعجزها حياله، بل أن بعض الحكومات عمدت إلي استخدام القوة في وجه شعوبها لكبت التعبير عن غضب الجماهير من هذا الغزو الغاشم للعراق الذي بان هدفه في إعادة رسم الخريطة السياسية للمنظمة وفق بما يسمي الشرق الاوسط الجديد خدمة للمصالح الامريكية[2].

ويري الباحث أن تدمير دوله بحجم العراق أضر بميزان القوة الاستراتيجية في المنطقة لصالح قوي اقليمية اخرى وفي مقدمتها اسرائيل وايران وتركيا ويري هؤلاء الخبراء انه يحق لإيران بعد سنوات من احتلال العراق أن تشكر الولايات المتحدة علي الدعم السخي الذي قدمته لها بدون قصد في مسعاها لمد نفوذها الاقليمي بعد أن طاحت بأبرز إعدائها الاقليميين نظام صدام حسين وحركة طالبان الافغانية ووصل الأمر ببعض المراقبين الي القول بأن الولايات المتحدة خاضت الحرب ضد العراق بالوكالة عن إيران ولمصلحتها.

وكانت دراسة إجراءها المعهد الملكي للشئون الدولية في اغسطس 2006 خلصت الي نتيجة مؤداها أن النفوذ الايراني في العراق بات أقوى من نفوذ الولايات المتحدة نفسها بعد الحرب ولزيادة نفوذها دعمت أيران الشيعة في العراق ومن جهة ثانية استطاعت الهيمنة علي مشاريع أعمار العراق الجديد ولتنمية حقوق النفط بما لا يقل عن 100 مليار دولار[1].

وقد بدأ العراق مستمراً في اتجاهاته التقليدية في سياسته الخارجية في تعاملاته وعلاقاته تجاه تركيا اقوى ثاني جيرانه من غير العرب حيث غلب النمط الاقتصادي علي طبيعة العلاقات التركية العراقية فقي 21 أغسطس 2012 زادت شركة " جينيل" التركية الخاصة حصتها في حقول ونفط وغاز" حكومة إقليم كردستان" معلنه عن خططها لتصبح أكبر شركة للطاقة في كردستان العراق إضافة

---

[2] جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية، ترجمة مجد الشرع، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)ص 89

[1] حسن البزار، (محرراً)، الخيارات الامريكية المقبلة في العراق، (عمان: دار المأمون للنشر،2009) ص 65

إلي الاهمية الكبرى للنفط العراقي الذي يمر عبر خط كركوك – جيهان الذي يوفر لتركيا موارد دخل هامه[2].

كذلك لم يستطع العراق حتى الان تغيير سياسته الخارجية التقليدية السلبية تجاه المملكة العربية السعودية أو الكويت بالرغم من كونهما من كبريات الدول التفطية التي ترتبط بصلات قوية مع الولايات المتحدة وغيرها من باقي دول الخليج (الأمارات – البحرين – قطر – الاردن)، فقد أكدت الخارجية العراقية أكثر من مرة في تصريحاتها الرسمية بأن السعودية والكويت تدعمان الارهاب في العراق وعلي عدة مستويات واعتبر الامام مقتدي الصدر منهم التيار الصدري أن سياسة الحكومة العراقية تحاول إعداد افضلية لعلاقات جيدة مع دول الجوار ومنها السعودية وبالرغم من ذلك قامت بإعدام معتقلين سعوديين تتهمهم الحكومة العراقية بالإرهاب بالرغم من وجود اتفاقيه بينهما حول تبادل السجناء لدي البلدين[1].

وعندما عقدت القمة العربية في الرياض في الفترة من 28 – 29 من مارس 2007 فاجأ العاهل السعودي الملك عبد الله المجتمع الدولي بقوله" في العراق الحبيب تراق الدماء بين الاخوة في ظل احتلال اجنبي غير مشروع وطائفية بغيضه تهدد بحرب أهليه[2].

وطالب بتحقيق مصالحة وطنية في العراق وفق[3]:

- مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث.
- مراجعة الدستور العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.
- توسيع عملية المشاركة السياسية.

---

[2] حسين جاسم الخزاعي: داعش وأثره عالاً من القومي العراقي، (لندن: دار الحكمة، 2015) ص 46

[1] رمزي كلارك، النار هذه المرة جرائم الحرب الامريكية في الخليج، ترجمة، مازن حماد، ط1، (عمان: الشركة الاردنية للصحافة والنشر، 1993) ص140

[2] روبرت بيرد، "الطريق إلي التستر هو الطريق إلي الخراب"، مجموعة باحثين، العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص95

[3] سمعان بطرس فرج الله: جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)ص120

ورداً علي سياسة العراق الخارجية السلبية تجاه المملكة حيث لم ترحب العراق بقرارات القمة التي قادتها الرياض وعدتها انتفاضاً من الانجازات التي حققتها العملية السياسية في العراق تبنت المملكة هي الاخرى موقفاً سلبياً بإظهارها عدم قبول المملكة للحكومة العراقية المنتخبة، وفي مؤتمر شرم الشيخ في الفترة من 3 – 4 مايو 2007 أكد وزير الخارجية السعودي علي سعي المملكة لتحسين الاستقرار في العراق وفي نفس الوقت رأت من جانبها عدم ترك الموقف أو الساحة لغيرها أو الجانب الايراني أو تقف موقف المتفرج من جانب الشيعة المدعومين من إيران[4]، فحاولت التقرب من النظام العراقي كما حاول العراق من جانبه فتح آفاق جديدة للعلاقات معها ومع مصر والاردن بعد أن وجدت أنه هناك تغيراً واضحاً منها تجاه الشأن الرسمي العراقي.

اما العلاقات العراقية، الكويتية فلم تتغير إذ تظل محكومة بما فترفه العراق تجاه الشعب في حربها مع الكويت ورفض العقلية الكويتية نسيان التجربة أو مقتل مئات الكويتيين وتدمير حقول بترولها والكثير من منشآتها دون أي مبررات أو استحقاقات سياسية[1].

ويري الباحث أنه والحالة هذه تبين أن موقف السياسة الخارجية للعراق بعد الغزو أصبح بحكمة عدة اعتبارات، ومن هذه المتغيرات

- **الشأن الداخلي: إذ أن هناك حاجة ماسة لتبادل سياسات المثل، فنعادي من لا ينصرنا او يقف معنا تجاه وحدة العراق[2].**
- **الطاقة، فالعراق دوله نفطية، وهو يلوح بسلاح النفط لدول الجوار، خاصة وأن العراق أبرز الدول التي كانت تجهز تركيا باحتياجاتها منها.**

---

[4] انظر: وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم: S/RES/660 (2009) الخاصة بحماية الاقليات في العراق ص85

[1] انظر : وثائق الامم المتحدة الخاصة بالحرب العراقية الكويتية ،وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (1780) S / RES/ 551
وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (1784) S / RES/ 551

[2] صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الامريكي – البريطاني علي العراق، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1999) ص 64

- **التجارة، أن العراق بلد شبه داخلي بينما دول الجوار الاخرى وأبرزها تركيا كمثال بلد مصدر للسلع والخدمات وبلد مفتوح علي السوق الاوربية مما قد يساهم في تطور التبادل التجاري بينهما.**
- **العنف العابر للحدود: وتمثل بالحراك المستمر للتنظيمات الكردية المسلحة بين الدولتين وتحديداً حراك حزب العمال الكردستاني[3].**
- **المياه: إذ هناك إصرار عراقي في حصتها في مياه دجله والفرات في سوريا**
- **الاقليات: مصالح سياسية متعلقة بوجود اقليات لها امتداد في دول الجوار خاصة تركيا كالأكراد والتركمان في العراق[1].**

وكما تتمثل مصالح الدول الخارجية عبر أهداف سياستها الخارجية التي تعد الوسيلة الاساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن سمعتها وهيبتها الدولية أصبح علي العراق مهمة شاقة هي أن تجئ سياستها الخارجية موفقة في التعبير عن أهداف الدولة ووحدة قرارها ومصداقيتها وانعكاس علاقتها الخارجية بالنجاح والاستقرار، كما اصبح عليها مهمة أشق من الاولي وهي تحقيق استقرارها لبيئتها الداخلية بما ينعكس لها علي سياستها الخارجية وتوجهاتها، ومن هنا فقد أصبح العراق ومنذ تغيير النظام السياسي فيه عام 2003[2] بحاجة ماسة لسياسة خارجية جديدة لها أهدافها ومبادئها الاساسية ولها القدرة علي التعبير عن شكل ونوع وهدف التغيير السياسي والتطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية وبشكل إيجابي والحفاظ علي مصالح العراق

فالسياسة الخارجية بمفهومها العام تعني السياسة التي ينتهجها صانع القرار في الدولة اثناء التعامل مع الدول المختلفة علي المستوي الاقليمي والدولي بغرض تحقيق أهداف معينة تخدم المصالح القومية الدولية للدولة ويتوقف ذلك في تحديدها

---

(3) عادل الجوجري، حقيقة ما يجري في العراق، اسرار وخفايا المقاومة العراقية بالوثائق والاحصائيات والصور، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2005)ص96

(1) وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم S / RES/ 744 (2006)

(2) وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم S / RES/ 665 (1990)

لنوعية وظائفها وتعبيرها عن قيمة السياسة العليا للدولة ومصالحها فضلاً عن إنها تعد إحدى أدواتها الأساسية لضمان حاضر ومستقبل أمنها[3].

ولا يضعف من ذلك كون السياسة الخارجية يتحكم بها متغيرات طبيعية (داخلية وخارجية) تحدد نمط ومسار هذه السياسة لذلك يلاحظ أن السياسة التي تنتجها دوله ما تجاه دوله أخرى أو منطقة معينة وهو ما تنتهجه العراق قد تشهد مراحل مد وجذر[1].

أن العراق تقف في الوقت الراهن علي عتبة تحول بنيوي ومؤسساتي جذري يكاد يكون مفروض من القوة المهيمنة علي النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة) وبالمثال وهو يكاد يكون مفروضاً أيضا من الجانبين للإيراني والتركي علي العراق، وما لم يبادر العراق مدعوماً بالقوي الاساسية في الشرق الاوسط، في اعداد تصوراتها المشتركة لمستقبل المنطقة ومستقبل علاقاتها المتبادلة فإنها ستكون مضطرة إلي الدخول في الترتيبات الجديدة بشروط جديدة تفرضها الولايات المتحدة وغيرها والمتعلقة بفكرة الشرق الاوسط الكبير الذي يكون للكيان الاسرائيلي تواجد فاعل فيه ومؤثر[2].

ويلعب الموقع الجغرافي للدولة دوراً لا يستهان به في حياتها وأمنها واستقرارها وبقائها ويتضح هذا الدور في إسهام الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية وتركيبه الهيكل الاجتماعي وخصائص الانشطة الاقتصادية والمبادئ القانونية الحاكمة[3].

ويري الباحث أنه في الحقيقية إن دراسة إي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية لأي مجتمع انساني لا يتم بمعزل عن نظامه الداخلي وسياساته الاقتصادية

---

(3) عبد الحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء علي العراق جرد لأحداث المنقطة خلال 1990 – 1991 ، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1994) ص 25

(1) عبد الخالق عبد الله،" أزمة الخليج خلفية الازمة، دور الادراك الخاطئ"، مجموعة مؤلفين، ازمة الخليج وتداعياتها علي الوطن العربي، ط2 (بيرو: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص 63

(2) وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم S / RES/ 666 (1990)

(3) علي السعدي، العراق الجديد، قلق التأريخ وعقدة القوة، (بيروت: العارف للمطبوعات، 2010) ص69

ووعائه الجغرافي وهذه حقيقة علمية أكدها معظم المتخصصين في علم السياسة علي أنها مسلمات أولي[4].

وينظر الجغرافيون إلي الموقع من جانبين جانب ثابت وجانب متغير فالجانب الثابت يعبر عنه بخطوط الطول ودوائر العرض أما الجانب المتغير فيتناول علاقة الدولة بالدول المجاورة لها

وحيث واجهت العراق اكبر وابشع اعتداء في العصر الحديث علي دولة مستقرة وحديثة وتخريبها وقتل زعيمها وتشريد شعبها قام بوش الابن في 2 مايو 2003[1] بتوجيه خطابا وإعلانه من علي ظهر إحدى حاملات الطائرات الامريكية في الخليج أن المهمة تم انجازها ولكن الحرب بقيت مستمرة حتى انتهاء فترة ولايته الثانية في نهاية عام 2008[2] وكان لها أثار وصف بأنها كارثية ليس فقط علي مستوي العراق الذي تحول إلي دولة فاشلة وكذلك بؤرة مركزية للإرهاب الدولي ليس للشرق الاوسط فحسب ولكن للولايات المتحدة نفسها التي عانت من تراكم خسائرها المادية والبشرية ودخول جماعات متطرفة ساحة العراق، واحتلالها لبعض المناطق

موضوع الدراسة:

مع سقوط بغداد والمدن العراقية الاخرى وانهيار العراق العام عام 2003لم تتحرك قوات الاحتلال لتوفير الأمن والحماية للمؤسسات العراقية المختلفة حيث انتشرت أعمال النهب والسلب والتدمير التي طالت كافة المؤسسات الحكومية الرسمية وأقدمت سلطات الاحتلال بعد دخولها العاصمة وإسقاط نظام صدام حسين علي اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي تمكنت من خلالها من تفكيك بنية الدولة

---

(4) علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009) ص87

(1) وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم S / RES/ 667 (1990)

(2) وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم S / RES/ 993 (2060)

المرتبطة بالنظام السابق واعتبرتها مقدمة لبناء دولة علي أسس وقواعد جديدة تتناسب مع المصالح الامريكية[1].

غير أن الاجهزة الامنية والشرطة العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال فشلت في السيطرة وساهمت هي نفسها في نشر الفوضى الأمنية من خلال استهدافها لمصالح ومواطن الطوائف الاخرى الامر الذي مثل أحدى الاسباب المهمة التي ساهمت في انتشار العنف الطائفي في العراق الذي وصل ذروته في العامين 2006 – 2007 ووضع هذا البلد علي حافة الحرب الاهلية[2].

ورغم تراجع حدة العنف في العراق خلال العامين الاخرين من عمر إدارة بوش 2007 – 2008 والذي جاء كنتيجة مباشرة لقيام الولايات المتحدة بزيادة عدد قوتها العسكرية في عام 2007 ومع منتصف عام 2014 الا ان كل ذلك باء بالفشل بسبب ظهور تنظيم مسلح بقوة مؤثرة وسيطرته علي اجزاء كبيرة من العراق والشام هو ما يعرف دولياً تنظيم داعش وما أدي إليه من حرب وتدمير منظم للمناطق التي سيطر عليها التنظيم وكذلك بعد تحريرها وتشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة علي هذا التنظيم[3].

أهمية الدراسة:

تعد السياسة الخارجية أحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ اهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلي تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى، من اجل تحقيق امنها وضمان الحدود والحاجات

---

(1) علي محمد عيدان، العلاقات العراقية الروسية 1991 – 2011، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص 55

(2) فواد إبراهيم، داعش من النجدي إلي البغدادي" نجوليستا الخلافة"، (بيروت: مركز أول للدراسات والتوثيق، 2015)ص 66

(3) أنظر: وثائق الامم المتحدة الخاصة بالسماح للولايات المتحدة ودول أوربا (حلف الناتو) بمقاومة العناصر الارهابية ، وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (3540) / S RES/ 881

الاساسية للدولة، وتتعدد الاساليب و الوسائل للوصول إلي الاهداف بحسب امكانيات الدولة وقدرتها علي التأثير[1].

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الاهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب، ولم يكن العراق في يوم ما عاجزاً عن تقديم أسس لعلاقات دولية بناءة عبر استراتيجية ترمي إلي زيادة الفعالية الاساسية وتوسيع حجم التفاعل والتبادل مع جميع دول العالم، ولكن السياسة العراقية ما تزال تعاني الكثير من القيود في الوقت الراهن داخليا وخارجياً، وفي الوقت نفسه أمامها الكثير من الفرص إن هي استغلت الامكانيات المتاحة لعمل دبلوماسي فاعل

ولذا فالدراسة تبحث في الاهداف والدوافع للسياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة الاقليمية وظروفها المحيطة داخلياً ودولياً، أثناء وبعد الاحتلال نظراً للتغيرات الجذرية التي حدثت في بيئة الدولة العراقية من جراء الاحتلال.

كما أنها تشير إلي توجهات السياسة الخارجية في العراق بعد سقوطها وبعد جلاء قوات الاحتلال عنها في الفترة من 2003 حتى 2017 تجاه دول الجوار[2].

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول طبيعة توجهات السياسة الخارجية العراقية نظراً للتغيرات السياسية الخارجية التي شهدتها العراق بعد الاحتلال ومقارنتها بتوجهات هذه السياسة قبل الاحتلال تجاه المنطقة الاقليمية من عام 2003م وحتي 2017.

أهداف الدراسة:

- التعرف علي الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الاقليمية للعراق ودول الشرق الاوسط خلال الفترة من 2003م حتي 2017م.

---

[1] وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (3545) 881 /S / RES

[2] أنظر: مؤشرات السياسة الخارجية العراقية من خلال تقارير المنظمة الدولية:
- وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (1990) 677 /S / RES
- وثائق الامم المتحدة، مجلس الامن، الوثيقة رقم (1990) 678 /S / RES

- **التعرف علي التحولات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط[1].**
- **التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة الاقليمية في ضوء هذه التحولات السياسية والاثنية[2].**

تساؤلات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول التساؤلات التالية[3]:

- **ما هي أهداف السياسة الخارجية للعراق؟**
- **ما هو مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة الاقليمية؟**
- **كيف تؤثر التحولات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط علي طبيعة الاستراتيجية الاقليمية للعراق؟**
- **ما هي العوامل المؤثرة في توجه السياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة الاقليمية؟**

تطور النظام السياسي لدولة العراق والعوامل التي تؤثر في قيامه

مقدمة:

مع وصول الرئيس بوش الابن إلي البيت الابيض ومعه الادارة الجديدة والذين يعتبرون من تيار المحافظين الجدد ظهرت الدعوة إلي تبني مشروع (القرن الامريكي الجديد)، والذي يقوم علي ان الولايات المتحدة يجب أن تهيمن علي العالم لأنها القوة العظمي الوحيدة ولا مانع هناك ما يخولها من استخدام كافة الوسائل

---

(1) علي محمد عيدان، العلاقات العراقية الروسية 1991 – 2011 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012) ص60

(2) فواد إبراهيم، داعش من النجدي إلي البغدادي "نجوليستا الخلاقة"،(بيروت مركز اول للدراسات والتوثيق، 2015). ص70

(3) راجع: محسن علي جاد، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها علي المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب د)ص 74
- مجموعة باحثين: احتلال العراق: الازمات – النتائج – المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 75

للوصول لهذا المشروع وأبرزها الوسيلة العسكرية، والابتعاد عن (دبلوماسية التعاون) التي كانت تنتهجها الادارات الامريكية السابقة[1].

أولاً– النظام السياسي في العراق:

لذا سعي المشروع الجديد في إحدى نقاطه علي أن (نقطة الارتكاز في العهد الامريكي الجديد هي منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي، ومع انها كانت متواجدة في دول الخليج العربي عبر قواعدها العسكرية، لكنها لم يكن لها وجود في شمال الخليج لذا وجب عليها أن تزيح النظام العراقي من اجل أن يكون لها الهيمنة الكاملة في منطقة الشرق الاوسط[2].

لقد تحول النموذج الديمقراطي الذي بشرت الولايات المتحدة بنشره في العراق، إلي نوع من الطائفية السياسية البغيضة في هذا البلد، والتي مثلت بدورها عاملاً إضافياً من عوامل التفتيت الكياني لدولة العراق[1].

فبعد انتهاء الحرب قامت سلطات الاحتلال الامريكي بقيادة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق علي أسس طائفية أثنية واضحة، حيث ضم هذا المجلس 25 عضواً من بينهم 13 عضواً شيعياً و 5 أعضاء سنة و 5 أكراد وواحد مسيحي وواحد تركماني، واستمر هذا التوزيع الطائفي والاثني مع الحكومة العراقية المؤقتة التي تولت السلطة في 28 يونيو 2004[2].

شكل (1)

توزيع اعضاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق

---

(1) Raymond Hinnebusch, " The American Invasion: Causes And Consequences", Perceptions. Jour-nal Of International A ffairs, Volume XII, Center for Strategic Research (sam), Spring 2007, p 9

(2) محمد حسين هيكل، الإمبراطورية الامريكية والاغارة علي العراق، مصدر سبق ذكره، ص 345

(1) فتوح هيكل، العراق بعد 5 سنوات من الاحتلال ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 7 أبريل 2008 ص 67

(2) حسن أبو طالب: المواقف: العربية من ازمة العراق والامم المتحدة، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1998) ص 40

واحد تركماني	واحد مسيحي	5 أكراد	5 اعضاء (سنة)	13 عضواً شيعياً

ورغم إقامة الانتخابات لاحقاً، بقي التقسيم الطائفي سارياً، ففي انتخابات 2005 جاءت إلي سدة الحكم بطائفية أكبر مقتا من سابقتها، بحيث قتل ما بين الفترة 2006 – 2010 ما يزيد عن مليون عراقي، وجاءت الانتخابات الجديدة في 7 مارس 2010 لتظهر الوجه الحقيقي للديمقراطية التي ارادت الولايات المتحدة من نشرها في العراق، وبالرجوع إلي 2003 فقد ساهمت الاطراف الخارجية في تشكيل الازمة الراهنة والتي تعود جذورها إلي التطور السياسي العراقي منذ 2003، ومنها إيران التي لعبت دوراً هاماً في دعم عدد من المرشحين والاحزاب، وكذلك عقد الصفقات السياسية بعد إجراء الانتخابات لتشكيل أغلبية تابعة لها[1].

ويري الباحث أنه ومن المفارقات أن المساعي الامريكية لأنشاء حكومة تمثيلية في العراق ساهمت بشكل كبير في خدمة الهدف الايراني لأنشاء حكومة ذات أغلبية شيعية، وفي الممارسة الفعلية جاءت مقاطعة السنة في العراق للانتخابات 2005، لاختيار الجمعية الوطنية الموسعة المكونة من 275 عضو لكتابة الدستور العراقي الجديد، كهدية لإيران وضربه للهدف الامريكي الساعي الي عملية سياسية شاملة لتحقيق الاستقرار في العراق و كان من نتائج مقاطعة السنة العراقيين حصول تحالف الاحزاب الشيعية الثلاثة (الائتلاف العراقي الموحد) علي 140 مقعداً من جملة 275 مقعداً، التحالف كردستان 75 مقعداً، العراقية بقيادة إياد علاوي 4 مقعد، وقد لعبت إيران دور كبيراً في تجميع أو توحيد الائتلاف العراقي الموحد، الذي ضم معظم المجموعات الشيعية العراقية[2].

شكل (2)

نتائج الانتخابات البرلمانية 2010

---

[1] أحمد إبراهيم، و (أخرون)، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، حال الامة العربية 2010 – 2011 رياح التغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 217 – ص 220

[2] Anthony H. C or desman And Sam Khazai, ipid, p35

العراقية (إياد علاوي)

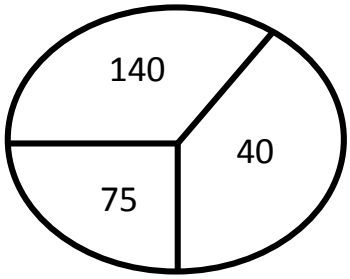

الائتلاف العراقي الموحد
تحالف كردستان

وتجئ نتائج الانتخابات البرلمانية 2010 مغايرة إلي حد كبير عن ما سبقها من انتخابات، لتساهم بالفعل في عرقلة تقدم العراق في العديد من المجالات الاقتصادية، السياسة والامنية.

فقد فازت قائمة دولة القانون بقيادة المالكي بـ (89)، وحصل الاكراد علي (57) مقعد، حاولت إيران جاهدة الدفع بتوحيد التحالف الشيعي، والذي كان نتيجته تشكيل جبهه بقيادة المالكي مما أعطاه أصوات أكثر في البرلمان علي حساب قائمة إياد علاوي، مما مكنه من البقاء في المنصب كرئيس وزراء للعراق، كما عمل علي استبعاد القائمة العراقية ومنافسيه الرئيسين بكل قوة من السلطة. فالتحالف لم يسمح للمالكي فقط بأن يحكم بل أعطاه السلطة والتحكم علي الميزانية والقوة الامنية العراقية[1].

وهو الامر الذي عرقل عملية إرساء نظام سليم لتداول السلطة، وبدلاً من أن يكون هذا النظام نموذجاً تحتذي باقي دول المنطقة به، أصبح يشار إلي نتائجه السلبية والخطيرة علي وحدة العراق وتماسكه واستقراره السياسي كمبرر إضافي لرفض الاستجابة للضغوط المطالبة بالإصلاح في باقي دول المنطقة[2].

---

(1) Anthony H. C or desman And Sam Khazai, ibid, p.36

(2) شفيق شقير: الاصلاح السياسي في العراق بعد الغزو، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/115d6263-c290-4514-b36f-464183570981

إذ شهد العراق بعد انتخابات مارس 2010 حالة من الشلل السياسي استمرت حتى مطلع نوفمبر 2010، وذلك لعدم وجود توافق علي من يقوم بتشكيل الحكومة[3].

فالانتخابات النيابية العراقية لعام 2010 هي انتخابات لمجلس النواب العراقي تم إجرائها في العراق في 7 مارس 2010 وتنافس بالانتخابات قرابة 6281 مرشحاً بينهم 1813 أمراه توزعوا علي 12 ائتلافاً كبيراً و 167 كياناً سياسياً علي 325 مقعداً في البرلمان، الذي يقوم بانتخاب رئيس البلاد ورئيس الوزراء وقد توزع 310 مقعداً منها علي المحافظات الثمانية عشرة و 8 مقاعد للأقليات (5) للمسيحيين (ومقعد) لكل من الصابئة، الايزيدين والشبك، (7مقاعد تعويضيه تمنح للقوائم التي تحصل علي اكبر من عدد من الاصوات)[1].

وأسفرت النتائج عن فوز جزئي للقائمة العراقية التي يقودها رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي، حيث حصلت علي 91 مقعداً مما جعلها اكبر القوائم في مجلس النواب، كما فازت قائمة ائتلاف دولة القانون، بقيادة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، حلت بالمركز الثاني ب 89 مقعداً[2].

وكانت الانتخابات مثيرة للجدل قبل الانتخابات حيث حكمت المحكمة العليا بأن قانون الانتخابات الحالي غير دستوري، وتم إجراء تغييرات في النظام الانتخابي عبر قانون انتخابي.

جديد وفي 15 يناير 2010 قامت مفوضية الانتخاب بمنع 499 مرشح من الانتخابات بسبب ارتباطهم المزعوم بحزب البعث[3].

---

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2010، " أزمة الدولة العراقية"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 172 – ص 174

(1) حسن نافعة، الامم المتحدة والقضايا العربية، المستقبل العربي، العدد 175، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993) ص 36

(2) خليل العناني: مأساة العراق.. عدوي التفكك في الجوار العربي، السياسة الدولية، العدد 168، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2007) ص 50

(3) إيمان رجب: العراق في تسريبات ويكيليكس، السياسة الدولية، العدد 183، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011) ص 65

وعندما عقدت الانتخابات البرلمانية في العراق يوم 7 مارس 2010 قرر انتخاب 325 أعضاء من مجلس النواب العراقي الذي سينتخب رئيس الوزراء العراقي والرئيس، وأسفرت الانتخابات التي جرت علي نصر جزئي للحركة الوطنية العراقية، التي يقودها رئيس الوزراء المؤقت السابق إياد علاوي، اذي حصل علي ما مجموعة 91 مقعدا، مما يجعلها أكبر تحالف في المجلس، وكان ائتلاف دوله القانون بقيادة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، ثاني أكبر تجمع مع 89 مقعداً[1].

وافتتح البرلمان الجديد يوم 14 يونيو 2010وبعد شهور من المفاوضات، تم التوصل إلي اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة يوم 11 نوفمبر برئاسة الطالباني رئيساً، وبقي المالكي في منصب رئيس الوزراء[2].

وأجريت انتخابات برلمانية في العراق في 30 أبريل 2014، وقررت مفوضية الانتخابات انتخاب 328 عضواً في مجلس النواب الذين اختاروا الرئيس العراقي الحالي ورئيس الوزراء[3].

وكانت سلطات الاحتلال قد استبقت تكريس هذه الاسس الطائفية والعرقية في العملية السياسية باتخاذ القرار الخطير الذي تسبب في إفشال هذه العملية قبل أن تبدأ، وتمثل ذلك في قيامها في 16 أبريل 2003، أي بعد أقل من أسبوع من سقوط بغداد، بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، والتي استهدفت كشف هوية أعضاء حزب البعث السابق وإزاحتهم عن مواقع السلطة، فتم وفقاً ذلك طرد الاف الموظفين والمدرسين وأساتذة الجامعات من وظائفهم، وحرمان كل من كان عضواً في حزب البعث من تولي الوظائف الحكومية[4].

---

(1) حسام سويلم، الدور الاسرائيلي في العراق وأثره في البيئة الاقليمية، مختارات إيرانية، العدد 57، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005) ص 76

(2) رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الامنية العسكرية العراقية الجديدة ومدي قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي، العدد 356، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر 2008) ص 44

(3) خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي، النفوذ واليات التأثير، السياسة الدولية، العدد 164، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،2006) ص 68

(4) ستيفن سايمون، ما بعد التعزيز العسكري الامريكي العراق، المستقبل العربي، العدد 838، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ابريل 2007) ص 49

وكان لهذا اقرار تأثيره الواضح علي الوضع الامني في العراق، حيث أنضم العديد من العناصر التي تم فصلها من وظائفها بدعوى انتمائها للحزب إلي جماعات المقاومة التي رفعت السلاح في وجه الاحتلال والحكومة العراقية الجديدة الموالية له.

ويري الباحث أنه وبالرغم من المحاولات التي بذلت فيما بعد لتعديل قانون اجتثاث البعث من خلال قانون جديد سمي بقانون المساءلة والعدالة تم إقراره في يناير 2008، فإن التعديلات التي جاء بها هذا القانون الجديد لم تغير كثيراً من القيود التي تستهدف من يوصفون بالبعثيين، الامر الذي أسهم في عرقلة جهود تحقيق المصالحة الوطنية في العراق[1].

لقد تأثرت السياسة الخارجية في العراق بعد الاحتلال بالأوضاع المتدنية للنظام الاقليمي العربي الذي يعيش واحدة من اسوأ فتراته، لسببين اولهما: أن أي نظام اقليمي لابد أن يتوفر له قدر من الاستقلال النسبي عن القوة العالمية، ثانيهما: أن النظام العربي لم يبد أي محاولة لمقاومة احتلال العراق بل تكيف مع الوضع

وأهم المؤشرات الدالة علي ذلك[2]:

1) فشل النظام العربي في أن يعقد قمة استثنائية في اعقاب الاحتلال، ولكنه شارك في قمم غير عربية.
2) عدم الاعتراض علي تمثيل مجلس الحكم المحلي المعين من قبل قوات الاحتلال للعراق في جامعة الدول العربية، والتي مثلت سابقة هي الاولي من نوعها بالنسبة للجامعة.
3) تصريحات الجامعة العربية او الدول العربية تبدو وكأنها تصريحات أطراف محايدة وليست دولا تشارك هذا البلد المحتل في نظام اقليمي واحد.

---

[1] سوسن اسماعيل العساف، الديمقراطية والاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الشرق الاوسط "العراق"، نموذجاً: دراسات دولية العدد 25، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2004) ص 63

[2] شريف بسيوني، الحرب الامريكية في العراق، مشروعية استخدام القوة، السياسة الدولية، العدد 151، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2003) ص84

4) استمرار تواجد القوات الامريكية والبريطانية في الخليج عموماً والعراق خاصة أصبح قيدا مباشراً علي استغلال ووحدة العراق ، وقيداً غير مباشر علي عمل النظام العربي نفسه، كما أثبت تواجدها فشلة في حماية اعضائه من اي عدوان.

لقد كان علي السياسة الخارجية في العراق أن تأخذ عدة أشكال[1]:

أولهما: الوقوف بقوة ضد التدخل الامريكي في شئون سياستها الخارجية الدولية.

ثانيهما: التغاضي عن التدخلات الامريكية المستمرة في شأنها السياسي الدولي والتخالف معها كشريك اساسي للخروج بها مما تعانيه من ازمات ومحن طائفية وأمنية وعسكرية واقتصادية.

ثالثهما: الوقوف موقف الحياد، والاتجاه الي الاستقواء ضد الولايات المتحدة بجيرانها مثل إيران ودول الجوار العربي وهو ما لم تفعله العراق من قبل ولكنها اضطرت إليه.

لقد كان علي النظام السياسي في العراق بعد الغزو أن يتعامل مع تحولات السياسة الدولية أو التحولات للنظام الدولي الجديد، وهو نظام يتسم بالتعقيدات ويعلي من الدور الامريكي في النظام الدولي الجديد كنظام أحادي القطب وهو لا يمنع من وجود قوة أو دول أخرى لها دور علي الساحة الدولية غير انه مرهون بمصالح الولايات المتحدة[2].

ومن هذه العوامل او المصالح[1]:

---

(1) صالح المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدولة الخليج العربي: الواقع والطموح، المستقبل العربي، العدد 268، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)ص 94

(2) صالح المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدولة الخليج العربي: الواقع والطموح، المستقبل العربي، العدد 268، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص76

(1) تحليل سياسي شبكة CNN بتاريخ 15/9/2002، علي الرابط

www.CNN,arabic.com

1- التزام الولايات المتحدة بتوفير الامن لأوروبا وشركائها من دول آسيا، وبالتالي حصول هذه الدول علي حصص في أسواق الولايات المتحدة الامريكية.
2- التركيز علي المنطقة العربية وطرح مشروع الشرق الاوسط الكبير في الاصلاح السياسي والاقتصادي، وبالمقابل فإن هذه الدول وافقت علي تقديم الدعم اللوجستي أو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية، وتقوم الولايات المتحدة بحماية أمن واستقرار هذه الدول وحمايتها من التهديد او الاعتداء الخارجي.
3- تتحكم الولايات المتحدة الامريكية وترسم سياسات النظام العالمي الجديد، وتتمثل هذه السيطرة في التدخل في الشؤون والانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول خصوصاً في الدول النامية والتي لها أطماع حيوية فيها مثل دول الخليج العربي، ويرجع ذلك إلي عدة أسباب من أهمها: التقارب في المصالح، وتحقيق الاهداف من خلال التحالفات، إذ تسعي الولايات المتحدة الامريكية إلي الحفاظ علي أمنها واستقرارها وحمايتها من اية مخاطر.
4- زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك من خلال الاعتبارات الديمقراطية، وحقوق الانسان، وحماية البيئة ومكافحة الارهاب.
5- إعطاء اولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية علي الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية.
6- غلبة الطابع الدولي علي العديد من القضايا والمشكلات الاقليمية والمحلية، والتسارع المذهل في خريطة التحالف الغربية مما أضعف من مكانة ودور دول المنطقة، وتعاظم سيطرة الولايات المتحدة الامريكية المباشرة علي المصادر النفطية في منطقة الشرق الاوسط، وقلل من أهمية ومكانه التحالفات الاقليمية والخليجية !
7- التحولات في الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية وانهيار المعسكر الاشتراكي منذ وصول ميخائيل غورباتشوف إلي السلطة في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1985، فقد كان اتجاهه السياسي يتمثل في التركيز علي الاصلاح والمكاشفة، وإعادة بناء الدولة بنمط جديد اتسم بالعديد من

التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد، وأدت التحولات داخل الاتحاد السوفيتي إلي انعكاسات كبيرة علي النظام الدولي بصورة عامة وعلي الشرق الاوسط بصورة خاصة، الامر الذي أدي إلي تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمي منافسة للولايات المتحدة الامريكية، وانتهاء النظام ثنائي القطبية، وقد تمثلت مظاهر تفكك الاتحاد السوفيتي في العديد من المبادرات التي طرحها غورباتشوف ومنها : نزع السلاح، والحد من التسلح، وبعض التنازلات من جانب الاتحاد السوفيتي التي تخص التسويات الاقليمية، والانسحاب من بعض المناطق الاستراتيجية، وبهذا تكون الولايات المتحدة الامريكية قد سيطرت علي الساحة الدولية كقوة قطبية واحدة (إدريس، 2002)

8- حروب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003 ساهمت في بروز العراق كقوة عسكرية مؤثرة علي المستوي الاقليمي ، وهذا ما يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية التي زادت من ضغوطاتها السياسية والاقتصادية علي العراق، إلي ان وقع العراق في مأزق احتلال دولة الكويت، واستغلت الولايات المتحدة ذلك لإصدار قرارات مهمة استطاعت من خلالها السيطرة علي العراق وإمكانياته.

واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوجيه رسالة إلي الدول المنافسة لها كاليابان والدول الاوروبية بعدم تجاهل الدور القيادي التميز لها في المرحلة المقبلة[1].

ونتيجة للاجتياح العراقي للكويت، تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من إقناع الدول الخليجية الست (المملكة العربية السعودية، والكويت، والامارات العربية المتحدة، وقطر، عمان، والبحرين) لانفاق حوالي (37) مليار دولار كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العراق خلال حربي الخليج الثانية والثالثة، وما ترتب عنها من تبعات وإمدادات عسكرية ولوجستية[2].

---

[1] د. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة الدراسات الدولية، العدد 44، نيسان 2010،ص 8

[2] المصدر نفسه، ص 8 – 9

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة فقد وجدت نفسها أنها لا زالت غير قادرة علي تحقيق الامن والاستقرار لا في منقطة الشرق الاوسط عموماً ولا في العراق خصوصاً الامر اذي اضطر الادارة الامريكية بداية عام 2007 للإعلان عن استراتيجية جديدة بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي وتم وضعهم في بغداد لإعادة النظام والاستقرار فيها، ثم عدلت الخطة وأعلنت إدارة الرئيس أوباما عن خطتها الانسحاب من العراق وقد تم سحب القوات القتالية الامريكية في عام 2010م قبل الموعد المحدد[3].

واتجهت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ حرب الخليج الثانية إلي تعزيز تواجدها العسكري كما ونوعاً في منطقة الخليج، وتمثل ذلك في إنشاء قواعد ومرافق عسكرية ثابتة ومتنقلة، والعمل علي زيادة عدد العاملين في تلك القواعد، بالإضافة إلي اتفاقيات أمنية ودفاع مشترك مع دول الخليج، ففي الكويت هناك قاعدتا السالم وجابر الاحمد (والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ)، وفي البحرين يقع المقر الدائم للأسطول الامريكي الخامس، وتضم قاعدة الشيخ عيسي مهبطاً لطائرات التموين الامريكية، أما دولة قطر فتضم العديد من القواعد العسكرية الجوية الامريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الاسلحة والعتاد والمواد التموينية، اما المملكة العربية السعودية، فتحتوي علي قواعد عسكرية أمريكية في كل من الدمام والخبر وتبوك والظهران وجدة وأبها والرياض، وقاعدة الامير سلطان الجوية جنوب الرياض، وفي عمان، هناك قاعدتان "سيب ومازيرا وتومران"، وفي الامارات العربية هناك قاعدة جوية تعد أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات الامريكية، وتضم اليمن وحدات عسكرية أمريكية في ميناء عدن لصيانة الوحدات البحرية وتزويدها بالوقود، وفي تركيا تقع أكبر قاعدة للولايات المتحدة الامريكية (انجرليك)، وتعتمد العلاقات الامريكية الاسرائيلية علي اتفاقات تحالف استراتيجي، حيث تحصل القوات الامريكية علي تسهيلات عسكرية في معظم المواقع العسكرية الاسرائيلية،

---

[3] حضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، بحث من كتاب: احتلال العراق الاهداف والنتائج والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،ص 312

وهناك قواعد مخصصة لتخزين الاسلحة والمعدات للقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة الامريكية (المارينز)[1].

ويري الباحث أن تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 التي أدت إلي ظهور التغيرات الدولية والاقليمية التي أدت إلي تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي، فلأول مرة تضع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية نظام السكان القائم علي أساس الاندماج وقانون المواطنة تحت طاولة التميز والعنصرية وبحجة حماية مصالح رعاياها الامريكيين ضد الارهاب فالأمريكي أولاً وبعده الاخر ومثال ذلك أزمة الحجاب في فرنسا، وأزمات المهاجرين والجنسية، وقانون العمل، وأخذت الولايات المتحدة علي عاتقها شن حملة عالمية لمكافحة الارهاب، وذلك تطبيقاً لنظرية بوش المعروفة باسم الضربة الاستباقية (Preemption)، حيث اطلق علي عالم ما بعد 11 أيلول " عصر الرعب"[1].

واصبح أمن الخليج أمنا دولياً بفعل الطاقة النفطية والممرات الاستراتيجية، وقبل ذلك علي مستوي وحدة الربط الاستراتيجي، والتداخل الجغرافي الطبيعي والبشري ومعطيات الحضارة والمكون الثقافي المشترك وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه، وعياب الحد الادنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الاليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، تجعل من امن الخليج قضية إشكالية بالغة التعقيد[2].

ويري الباحث انه يرتبط بتأثيرات أمن الخليج ما سعت إليه الولايات المتحدة انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها، لقد كان الرهان متركزاً علي إعطاء الخلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيث أن ذلك لم يحدث نتيجة للمعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الامني مع السلطات العراقية بديلاً جزئياً لذلك الخيار

---

(1) صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2002/8/29

(1) تقرير لمكتب العلاقات الخارجية الامريكية، ترجمة مها محمد ، دمشق، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2007 ص 810

(2) ظاهرة محمد صكر، سياسة العراق الخارجية انجازات متواصلة وثقة في المستقبل، دراسة منشور إلكترونيا في مركز دراسات النهرين راجع:
Iraq: regional Perspectives and U.S. Policy Congressional research service, http://www.crs.gov

ويري أنه في المشهد الاقليمي الجديد، ستبدو الضغوط متزايدة علي مقاربة العلاقات الخليجية – الايرانية، ويمكن القول علي وجه التحديد إن مزيداً من التطلع الايراني لتعزيز القدرات العسكرية سيعني مزيداً من الاقتراب من موسكو، ومزيداً من الاقتراب الروسي سيعني زيادة الضغط علي الخيارات الامريكية في المنطقة، التي تمثل جزئياً منطقة توافق أو تعايش خليجي – أمريكي[1].

ثانياً – الديمقراطية التوافقية وإشكالية رسم السياسة العامة :

ويعد البرلمان أو دور السلطة التشريعية هو اقتراح السياسة العامة، ويتم ذلك عن طريق النواب المتمثلين للسلطة التشريعية، ففي النظرية الحديثة يعد النائب في المؤسسة التشريعية ممثلا لجميع الشعب وليس لناخبيه وحدهم أو علي الاقل ممثلاً لدائرته الانتخابية التي أفرزته بصرف النظر عن المكونات الاجتماعية المكونة لتلك الدائرة، وبدون تمييز بين الانتماءات الاثنية والدينية والطائفية[2].

والعراق بعد عام 2003 ومع تطبيقه الديمقراطية التوافقية وتوزيع المناصب علي أساس المحاصصة التوافقية، يخرج بنظام حكم مؤقت يعتمد القواعد العامة في العمل الديمقراطي ومضمونة في الظاهرة قائم علي أساس توزيع المناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع[3].

ويكون الجلوس في البرلمان علي أساس جماعة اجتماعية، وفي التصويت ينتظر الجميع رأي رئيس الكتلة، ولذلك فإن القرار التشريعي وبالتحديد في القرارات المهمة لا يتم وفق قاعدة أغلبية الاصوات، بل يتم من خلال توافقات بين قادة الجماعات أو الطوائف ثم بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية بالتصويت وفق قاعدة أغلبية نواب المجلس التشريعي ويكون تصويتاً لاحقا للتوافقيات التي تتم خارج قاعة البرلمان، وهذه التوافقات السياسية التي لا تتم

---

(1) المصدر نفسه، ص 67

(2) بهاء عدنان يحي الحسني، اهمية النظام السياسي في العراق في المدرك الاستراتيجي الامريكي (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، سم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2005،ص 65

(3) شيماء عادل القرة غولي، المرجع السابق، ص 144

بسهولة وبوقت قصير، بل إنها تحتاج إلي مدة طويلة للوصول إلي تلك التوافقات، وهذه تؤدي إلي إشكالية في رسم السياسة العامة لأنها تعطل القرار السياسي ومن ثم تؤخر تشريع ذلك القانون الذي يؤثر علي العملية السياسة في العراق[1].

وقد فرض واقع الاحتلال أمريكي قيداً علي توجهات القائمين علي إدارة العملية السياسية، الامر الذي أعطي فرصة للتدخلات والداخلية في التأثير بقراراتهم وفقاً للمصلحة المشتركة التي يفرضها واقع الحال، فإدارة الامريكية مارست الضغط علي الكتل البرلمانية من اجل التصويت علي القرارات والقوانين التي تصب في مصلحتها[2].

ولعل التصويت علي الاتفاقية الامنية المشتركة بين العراق وأمريكا عام 2008 دليل علي حجم الضغط الذي مورس داخل البرلمان من أجل إقرارها برغم من المعارضة الشديدة لأغلب الكتل البرلمانية التي قاطعت جلسات البرلمان احتجاجا علي عملية اتخاذ القرار، ولا يختلف الحال لدي الجوار التي نجحت في التأثير في القرارات المركزية، كما ان الاغلبية البرلمانية كثيراً ما مارست ضغوطها علي اعضاء البرلمان لتأييد الرغبة الامريكية أو لتنفيذ رغبة أعضاء الحزب بالرغم من عدم قناعه رئيس الحزب بقرار الاغلبية وانما يكون التنفيذ رغبة في المعارضة البرلمانية وتحت مسمي حكومة الشراكة الوطنية[3].

وقد أصبحت السلطة التشريعية وحدها صاحبة الحق في مراقبة أداء الحكومة، إذن فلا يجوز للأخيرة تلك الوظيفة من خلال إصدار تعليمات مانعه، حيث صدر خلال الدورة التشريعية (2006 – 2010) من رئاسة الوزراء كتاب من البرلمان يمنع بموجبه محاسبة أي وزير سابق أو لاحق ، فضلاً عن أن الوزير حيث يتم استدعاءه

---

(1) عبد الخالق عبد الله، ازمة الهوية العراقية، والقرار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (299)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004/1،ص 19

(2) شيماء عادل القرة غولي، ، المصدر السابق، ص 67

(3) انظر: رأي هليل فريش المحاضر الاقدم في قسم العلوم السياسية بجامعة بار إيلان الاسرائيلية، في حلقة نقاشية قوة النظام السياسي (بعد حرب العراق)، المستقبل العربي، بيروت، العدد (294)ن 2003، ص 123

إلـي البرلمـان فيجـب أن يأخـذ رأي رئـيس الـوزراء فـي الـذهاب إلـي البرلمـان مـن عدمه[1].

ويحمد النظام الداخلي للبرلمان الذي يشترط علي الاستجواب تقديم طلب موقع عليـه خمسـة وعشـرون نائبـاً وموافقـة رئـيس البرلمـان ووصـل الامـر إلـي ضـرورة استحصال موافقة الوزارة نفسها[2].

العوامل المؤثرة علي السياسة الخارجية العراقية

العوامل الديموجرافية

تنشـأ السياسـة الخـارجيـة لمعظـم الـدول تلبيـة لمتطلبـات تحقيـق المصـلحة الوطنيـة بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الـدول[1]، وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئـة الداخليـة (السياسية الداخليـة)[2]، بمعنـي أنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبـين الفكـر والممارسة[3]، ويري وليام كونت أن هناك أكثر من نموذج لصنع السياسة الخارجيـة لكن النموذج الاساس هو ذلك الـذي يجد جذوره فـي التحليل العقلانـي الاستراتيجي القائم علي تصور تقليـدي فـي السياسـة الدوليـة لكيفيـة تحقيـق المصـلحة القوميـة[4]، في حين يري كيسنجر في معرض تقييمـه لاتجاهـات التحـول فـي السياسـة الخـارجيـة إنــه (إذا كانــت القـيم أو القـوة الايديولوجيــة.... وهــي مجمـل المحـددات الرئيسـية للسياسة الخارجية فإن تحديد الاختيار يتوقف علي المرحلة التاريخيـة التـي تجد فيـه

---

(1) جورج فريدمان، مستقبل العراق، البحث عن توازن سياسي جديد، المستقبل العربي، العدد (314)، بيروت، 2005، ص 87

(2) انظر: رأي هليل فريش المحاضر الاقدم في قسم العلوم السياسية بجامعة بار إيلان الاسرائيلية، فـي حلقـة نقاشـية قـوة النظـام السياسـي (بعـد حـرب العـراق)، المسـتقبل العربـي، بيـروت، العدد(294)، 2003، ص 123

(1) خيام محمد الزعبي – العلاقات الايرانية السورية 1979 – 2004 رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة اصفهان كلية الاقتصاد و العلوم الادارية 2005 ص 12

(2) شتاير اندروباسيفيتش – الإمبراطوريـة الامريكيـة حقـائق وعواقـب الدبلوماسـية الامريكيـة – الدار العربية للعلوم – بيروت لبنان 2002 – ص 30

(3) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الامريكيـة – تعريب حسين حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت لبنان ط1 لسنة 2006 ص 97

(4) وليام كونـت – عمليـة السـلام – الدبلوماسية الامريكيـة والصراع العربـي الاسرائيلي منذ عام 1967 – واشـنطن دي سـي – معهـد بروكينجـز – 1999 – العـدد 3 ص 9 نقـلاً عـن مـايكلاً هدسون وستيفن زيونس – مستقبل الهيمنة – السياسة الامريكية في الشرق الاوسط – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية سلسلة أوراق شهرية العدد 9 – مايو 1997 ص 14

الدولة مكانها في النظام الدولي[5]، ويطرح كذلك تساؤلاً حول إمكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم أو بالمصالح.. بالمثالية أم بالواقعية؟، ويجيب أن التحدي الحقيقي يكمن في دمج الاثنين معاً[1]، بمعني ان السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وتتأثر كذلك بعاملي القوة الضعف لتلك المدخلات، (لا يمكن لصانع السياسة الخارجية أن يغفل تقاليد التفوق الدولي... ولا الظروف التي يجب ان تطبق فيها) ، ويقينا أن معرفة المضامين الحقيقية لهذين العاملين تعد من الامور الضرورية النامة من إمكانية تبني سياسة خارجية رصينة يمكن ان تحقق أكبر قدر من المخرجات الناضجة والايجابية، وإذا اسقطنا تلك المفاهيم علي البيئة العراقية لوجدنا ان العراق يختلف عن كثير من الدول اختلافاً جوهرياً واضحاً يتجلى بعدم قدرة سياساته علي ملاحقو التغييرات الهائلة التي احدثتها نظريات التحديث التي انطلقت في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم[2].

أولاً: العامل التاريخي:

تعد بلاد الرافدين من أقدم المناطق في العالم المأهولة بالسكان ويدل علي ذلك أن كهوف شنايدر في شمال العراق وقرية جرموا في كركوك من العصر الحديث، وانطلقت الحضارة السومرية من جنون العراق منذ أكثر من 7000 سنة وتم اختراع الكتابة المسمارية أول كتابة علي وجه الارض وتم اختراع العجلة وبناء الدول وسن القوانين وبناء أول مدن بتاريخ أو ولإرسا ونيبولا وغيرها من المدن.

---

(5) هادي قبيسي – السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت 2008 ط1 ص 77

(1) هنري كيسنجر – هل تحتاج اميركا الي سياسة وخارجية – نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين – ترجمة عمر الايوبي – دار الكتاب العربي بيروت ط2 – 2003 ص 10

(2) المزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث التي هي نتاج مجموعة من علماء الاجتماع معظمهم من الولايات المتحدة لكيفية سير التطور التاريخي وهل يسير في خط واحد ام هناك مداخل بداية للتحديث، وهل أن التاريخ كان يتجه نحو نهايته وان الديموقراطية الحرة للأمم الصناعية المتقدمة تقع عند هذه النهاية، وقد عمل أصحاب هذه النظرية بحماس شديد في الخمسينات والستينات من هذا القرن لتوظيف عملهم الجديد في امكانية مساعدة الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث علي التطور الاقتصادي والسياسي للوصول بها إلي مرحلة نهاية التاريخ- انظر فرانسيس فوكاياما – نهاية التاريخ – ترجمة و تعليق الدكتور حسين الشيخ – دار العلوم العربية للطباعة وللنشر – بيروت – 1999 م ص 84

بعد ذلك برزت أول إمبراطورية في التاريخ وهي الإمبراطورية الاشورية والامبراطورية البابلية الحديثة و ظل العراق جزء مركزي ومهم بالتاريخ القديم حتى بعد سقوط بابل عاصمة بلاد ما بين النهرين (العراق حاليا) و ظهرت المدائن العراقية شمال مدينة بابل كعاصمة الامبراطورية الساسانية وبعد دخول الاسلام إلي العراق أصبحت الكوفة بالقرب من مدينة بابل عاصمة الخلافة الاسلامية وبعدها أصبحت بغداد شمال مدينة بابل عاصمة الدول العباسية.

والعراقيون هو الاشخاص حاملي الجنسية العراقية وساكني العراق والعراقيين في الشتات والمتحدرين من أصول عراقية ويقدر عددهم بنحو 45 مليوناً وغالبيتهم من المسلمين مع وجود اقلية مسيحية، وأقليات من طوائف ولذا فالشعب العراقي كما يعترض البعض ليس شعباً واحداً بل مجموعة شعوب، وهو في رأي الباحث اعتراض سياسي وفئوي أكثر منه قومي، أو اجتماعي لاندماج الشعوب العراقية في حياة اجتماعية ونفسية واحدة لمئات من السنين.

تعد اللغة العربية واللغة الكردية لغتين رسميتين حسب الدستور العراقي، ويتحدث اللغة العربية اللهجة العراقية حوالي 90% من العراقيين ويتحدث اللغة الكردية بلهجاتها السورانية والباهدينانية واللورية حوالي (15 – 20%) وتعد اللغة التركمانية (اللهجة الآذرية) هي ثالث لغة ويتحدثها حوالي 5% من العراقيين والسريانية الكلدانية والاشورية حوالي 3% من العراقيين وهناك لغات أخرى يتكلم بها علي نطاق أقل مثل الفارسية والارمنية والشبكية.

ورثت الحضارات المحلية في العالم حضارات وادي الرافدين الكبرى التي سادت العراق سابقاً، كما ان العراق ظل بؤرة العالم القديم في هذه الفترة لأن عواصم الغزاة كانت في أرض العراق ولهذا اكتسبت هذه العواصم اهمية عالمية مثل (بابل وسلوقيا وطيسفون) أن وادي الرافدين لم يكن قادرا على انتاج حضارات كبرى جديدة بسبب هيمنة الامبراطوريات والحضارات الاجنبية عليه لكنه انتج بدل ذلك أمرين مهمين جدا هما الأديان الموحدة الكبرى قبل الاسلام والمديات الحضارية الجديدة التي ساهمت في تغيير مسار التاريخ.

ثانياً: العامل الجغرافي

وصف بسمارك الجغرافية على انها (العنصر الدائم في السياسة)[2]، وهو يعني بذلك من وجهة نظر المنهج المورفولوجي انها الرافد الاساسي لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن اقليمها من عوامل قوة او مسببات ضعف.

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون Huntington، أن البيئة الجغرافية الاستوائية محكوم عليها، بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طوال العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أما المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على عكس ذلك، ومن ثم فالعناصر السمراء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي أو قريبة منه تعيش في الماضي (العالم التاريخي)، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر (التحول من العالم التاريخي الى العالم ما بعد التاريخ)، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل (ما بعد التاريخ)[1].

ويتواتر الحديث عن عراق التأريخ بلاد الحضارات وارض السواد وبلاد ما بين النهرين ارض الخيرات وكأننا لا زلنا في مردودات العصر القديم او الوسيط دون الاشارة او حتى التذكير بحجم التحولات الحاصلة في البيئة العراقية وانعكاس ذلك على التحولات الاقتصادية واعتماديات الانتقال في الاقتصاد العالمي من اقتصاد زراعي ريعي الى صناعي ومن ثم تقني متقدم ،وافتقار العراق الى معظم هذا التحول.

ثالثا العامل الاقتصادي:

---

(2) يهتم المنهج المورفولوجي بدراسة الحيز المساحي الذي تشغله الدولة على خريطة العالم، وكذلك دراسة نظامها السياسي الذي يكون منظومة الدولة والعناصر التي تتكون منها جغرافيتها ويهتم كذلك بدراسة قيمة الدولة كأحد العناصر التي تشكل البنيان السياسي، فعند دراسة اية دولة وفق هذا المنهج فأنها سوف تركز على الرقعة الارضية التي تشغلها واهميتها الاقتصادية ومراكز الانتاج الرئيسية وخصائص سكانها.
اما المنهج التاريخي فيركز على التطور الذي احاط بالوحدة السياسية فالدول كالكائن الحي تمر بمراحل نمو مختلفة لذلك يركز هذا المنهج على تحليل الاحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تنتاب بعض الدول وتعد دراسة ويتسلى (whittlessey) من اهم الدراسات في هذا المجال.
للتفاصيل أنظر dikshi rd. political geography Tata Mcgraw- hill newdelhi.1982 p11
نقلا عن الدكتور خليل حسين الجغرافية السياسية – دراسة في الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها - دار المنهل بيروت لبنان رأس النبع ط1 2009 ص 53 – 55

(1) مكسيم لوفابفر- السياسة الخارجية الامريكية- مصدر سبق ذكره، ص ٩٧

يحقق الاقتصاد العراقي تقدماً ونموا متزايداً، فيبلغ حجم تبادله التجاري مع العالم نحو 900 مليار دولار منها 190 مليار فقط مع الدول العربية أو البيت العربي و 17 مليار مع ايران و 12 مليار مع تركيا والباقي يتوزع مع دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة وبعض الدول الافريقية والاسيوية[1]، وان ما تحويه عموم أسواق العراق والمراكز التجارية تبين مدي النمو الاقتصادي في العراق في الوقت الراهن، وان بدا تجارياً او صناعياً او سياحياً، الا ان الواقع الاقتصادي يشير الي حقيقة الا وهي: انه قائم علي اساس حجم التجارة البينية بينه وبين الدول الجوار، وكمية البضائع المستهلكة من قبل العراق وإيرادات الحكومة العراقية في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية.

لقد بدأت العراق مد جود التعاون مع الجميع خاصة في مجال لتطوير الحقول النفطية الواقعة علي طول الحدود ووفقاً لوزارة النفط العراقية، في سبتمبر 2009، وقع كل من ايران والعراق مذكرة تفاهم وافقتاً علي استثمار مشترك في حقولهم النفطية، وفي عام 2009، بلغت صادرات الطاقة من العراق 100 مليار دولار، 40% منها يتألف من الكهرباء و 30% منتجات النفط المكرر[1].

وقد وافقت الحكومة العراقية في سبيل مشروعات إعادة الاعمار والبناء علي قرص إيراني قيمته 10 مليار دولار لإقامة مشاريع متعددة في العراق وبخاصة في محافظات الجنوب، ودعم المقاولين الايرانيين وتوفير المعدات اللازمة لتوسيع دائرة العمل في مجال الاعمار والبناء.

فقد استثمرت إيران وشركاتها في المدن العراقية المقدسة خاصة في النجف وكربلاء، إذ تستضيف مئات الالاف من الزوار الايرانيين سنوياً، فوفقاً لمحافظ النجف حيث قال "إن الحكومة الايرانية تقدم 20 مليون دولار سنوياً لمشاريع البناء، التي تهدف الي تحسين البنية التحتية للمدينة السياحية"، حيث تقوم الحكومة

---

[1] مستقبل العراق وأثره علي الاستقرار الاقليمي، الحزب الشيوعي العراقي ، الرابط http://www.iraqiep.com/index.php/sections/vari]2016-01-20-19-30-18

[1] أنظر:

87% D8% A7% D8%AA -
%D8%B6%D8%A7%D8%BA%D8%B7%D8%A9 -
%D9%87%D9%84

الايرانيـة والشـركات المملوكـة لهـا، برعايـة الامـاكن المقدسـة للـزوار، وتعمـل مـع شركات امنيـة عراقيـة لتـوفير الحمايـة الامنيـة للـزوار مـن خـلال " فيلـق القـدس" و "الحرس الثوري الايراني" و توفير النقل و المواصلات والسكن للزوار[2].

هذا الامر دعا السكان العراقيين في كربلاء والنجف إلي التنظيم تظاهرات في (ابريل 2009) تدعو هذه التظـاهرات إلـي عدم منح العقود إلـي الشركات الايرانيـة، ومنهـا الشركة الايرانية " الكوثر"، لترميم المركز التاريخي للمدينة، بمـا فـي ذلك المنقطـة حول ضريحي "الامام الحسين" و " أبو الفضل العباس"، وهو جزء من مشروع بقيمة (100) مليون دولار[1].

رابعا : النظام السياسي:

بعـد الاحـتلال الأمريكـي للعـراق فـي 9 – 4 – 2003 ، تـم تعيـين السـفير بـول بريميـر بعـد جـي غـارنير، حاكمـا للعراق الـذي استند فـي سـلطاته إلـى قـرار مجلـس الأمن الدولي 1483، ومـا منحـه مـن صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال او مـا بـات يعـرف بـ "سـلطة الائتلاف المؤقتـة"، فاتخـذ "بريمير" عـدة إجراءات لتشكيل مجلـس اداري محلـي يكـون غطـاءاً سياسيا للقـرارات الأمريكيـة، فعملـت واشـنطن علـى انشـاء سـلطة عراقيـة استشـارية جـرى اختيارهـا وفقـا لمحاصـصة طائفية وعرقية استندت على تقديرات خاصـة بـسلطة الاحتلال حـول النـسب السكانية لمكونات الشعب العراقي.

اولا: مجلس الحكم الانتقالي 2003

تـم تشكيل مجلـس الحكـم الانتقالي فـي 13 – 7 – 2003 ، الـذي تكـون مـن (25) عـضوا، مـن قيـادات الأحـزاب السياسـية التـي عارضـت النظـام العراقـي قبـل

---

(2) دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، دراسات دولية، العدد السادس و الثلاثون، ص 88

(1) انظر : للتفصيل – الروابط

%D9%83%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86% -
%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-
%D9%86%%D9%81%D8%B7-
[%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83

2003، (13) عـضوا للشيعة، و(5) أعـضاء لكـل مـن السنة والاكراد، وعضوا واحدا لكل من المسيحيين والتركمـان، وفـي خريـف عـام2003،صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم1511، الـذي أكـد على الشروع في نقـل السلطة مـن "سلطة الائتلاف المؤقتـة" التـي يديرها الاحتلال إلى سلطة عراقية مؤلفـة مـن مجلس وطنـي وحكومـة مـؤقتين فـي موعد اقصاه 30 حزيران 2004، (العلوجي، 2010 : 105 – 109)

ثانيا : الحكومة المؤقتة والانتخابات العامة 2004

فـي 8 حزيران 2004، تشكلت "الحكومـة العراقيـة المؤقتـة" والتـي تتألف مـن (31) عـضوا بمـا فيهم رئيس الجمهوريـة ونائبـاه، و(28) وزيـرا بينهم رئـيس الـوزراء ونائبـاه، والتـي مـن مهامهـا العمـل علـى ترتيبـات نقـل السيادة العراقيـة إلـى الحكومـة الانتقالية وكتابـة الدستور وإجـراء الانتخابات النيابيـة، وفـي 28 حزيران 2004، تـسلم "غـازي عجيـل اليـاور" (رئـيس الجمهوريـة)، و" ايـاد عـلاوي" (رئـيس الـوزراء)، السيادة مـن السفير "بريمـر"، وتـم تشكيل الحكومـة التـي جـرى توزيـع حقائبهـا بنفس الطريقـة والأسلوب الـذي تكـون فيـه مجلـس الحكـم الانتقالي السابق علـى أسس طائفيـة وعرقية.

مواقف القوى والأحزاب السياسية الرئيسية ما قبل انتخابات 2005

فـي هـذا الوقت الشديد الضغط على المجتمـع العراقـي، إثـر العمليـات المتلاحقة مـن سـرعة تشكيل الأحزاب السياسية وتبدل الحكومـة الموقتـة إلـى حكومـة انتقاليـة وتوزيـع الحقائـب الوزاريـة علـى أعضاء ينتمـون إلـى كتـل سياسـية مختلفـة وأحزاب مذهبيـة، بدأ فـي هـذا الوقت الدفع باتجاه تشكيل حكومـة شيعية بمـساندة المرجعيـات الـشيعية مـن المجلس الأعلى للثـورة الإسلامية و "حـزب الدعوة"، حيث شاركت بحمـاس بالغ لمشاركة المـواطنين الشيعة فـي الانتخابات، وقيـام أئمة ومراجـع شيعية فـي إصـدار فتاوى وحملات دعائيـة، الغايـة منهـا الـزام المواطنين الشيعة ودفـع الجماهير الشيعية إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

العلاقات التاريخية العراقية – الايرانية قبل 2003

كان العراق في مقدمة الدول التي سارعت إلي تأييد النظام الايراني الجديد في الأيام الأولى لتسلمه السلطة في إيران في 11 فبراير 1979، والقضاء على نظام الشاه، وبارك له عن طريق ارسال برقية تهنئة من رئيس الجمهورية العراقية بمناسبة اقرار الجمهورية الإسلامية بعد إجراء الاستفتاء، ثم أصدرت الحكومة العراقية بياناً توضح فيه دعمها للثورة الإيرانية الشعبية، بعد ان اعلن انه سيقف إلى جانب القضية الفلسطينية، كما وقف العراق موقفا إيجابيا من قبول إيران عضوا في حركة عدم الانحياز، عندما ابدى رغبته في الانضمام إلى حركة عدم الانحياز وذلك في مؤتمر القمة السادس الذي انعقد في هافانا في شهر ايلول من عام 1979. بعد ان اعلنت إيران خروجها من حلف السنتو[1].

وبتاريخ الثاني من أغسطس عام 1979، وجه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق رسالة إلى رئيس وزراء إيران يدعوه فيها لزيارة العراق تجديدا لدعوة سابقة موجهة اليه لزيارة العراق، على طريق وضع العلاقات بين العراق وإيران في مسارها الصحيح بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية، وبما يعزز الاحترام المتبادل وتقوية الروابط في اطار التحرر ومحاربة الاستعمار، غير ان النظام الجديد في إيران على العكس من مواقف العراق الإيجابية، اظهر منذ البداية عداءه للعراق ونظام الحكم فيه وللامة العربية، منذ الأيام الأولى لتسلمه السلطة، وان هدفه الأساسي ضمن برنامج (تصدير الثورة) هو احتلال العراق والقضاء على النظام السياسي والاجتماعي فيه وجعله ولاية تابعة لإيران[1].

العلاقات السياسية العراقية – الايرانية بعد الغزو

---

[1] هوليداي، فريد (1979)، مقدمات الثورة في إيران، بيروت، دار أبن خلدون

[1] هوليداي، فريد (1979)، مقدمات الثورة في إيران، بيروت، دار أبن خلدون

جاء احتلال العراق خلافا لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعطى للدول حق الدفاع عن النفس اذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها او تعرضت باعتداء مسلح على الولايات المتحدة و/او بريطانيا، كما انه لا يمثل تهديدا وشيكا لها، كما شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا هذه الحرب على العراق من دون موافقة مجلس الامن، بعد ان فشلت في الحصول علي تحويل منه لمثل هذه الحرب.

إذ اعتمدت الولايات المتحدة على جملة من العوامل المتعددة والقرارات الممتدة التي أصدرها مجلس الآمن التابع للأمم المتحدة على العراق في العام 1991 ، بسبب الغزو العراقي للكويت وامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، حيث تمكنت في عام 2002، من فبركة النتائج والتقارير وتقديم وثائق مزورة إلى الكونغرس الأمريكي، مبررة أن العراق ما زال يمتلك أسلحة دمار شامل، وان وجودها يهدد الآمن والسلم الدوليين ويهدد المصالح للولايات المتحدة في مما يقتضي اللجوء إلى القوة المشروعة لردع هذا التهديد، الخطر العراقي، قبل حدوثه وذلك في اطار حق الدفاع "الوقائي".

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في قرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991خير[1] مرتكز لفبركة جملة من الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولاسيما السالح النووي. وتمكنت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خداع مجالسهما النيابية في موضوع خطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، فحصلتا على التفويض بشن حرب اذار / مارس 2003، والتي كانت ضمن استراتيجيتهما منذ زمن طويل، وبها تم احتلال العراق ضمن مسلسل حلقات تنفيذ استراتيجية القرن الأمريكي الجديد.

وقد أدى سقوط النظام العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي لاتزال الساحة السياسية في العراق تعاني من تداعياتها حتى الآن، وكان طبيعيا ان يؤدي مثل هذا الفراغ إلى اثارة المخاوف لدى إيران من أن يؤثر هذا الفراغ،

---

[1] انظر: قرار مجلس الامن رقم 687 للعام 1991

ومـا قـد ينجم عنـه مـن اضطرابات داخليـة، علـى اوضـاعها الداخلية، وبدا علـى إيران مواجهـة عـدة احتمالات نتيجـة هـذا الفراغ[1]:

الأول: ان يصل إلـى الحكـم فـي العـراق حكومـة مستقرة مواليـة للأمريكيين، ومعادية الايران، ممـا قـد يشكل خطـرا حقيقيـا علـى الدولـة الايرانية، قـد يكـون قاعدة انطلاق لتهديد إيران[2].

الثاني: ان يفشل العـراق فـي ايجـاد حكومـة مركزيـة قوية تمنع حالة الفوضى والاضطراب من الانتقال إلى الحدود مع إيران.

الثالث: وجـود حكومـة عراقيـة مستقرة ومركزيـة ذات طبيعة علمانية، تناصب لإيران العداء، وتحاول مجابهة الطابع الديني للدولة الإيرانية.

في ظل هذه الاحتمالات السيئة لإيران، كان من الضروري ان تعمل طهران علي تحقيق أي منها، والاستعاضة عن ذلك بالعمل علـى ايجـاد حكومـة عراقيـة مستقرة بأغلبيـة شيعية وذات طابع دينـي، ويعبر المسؤولون الإيرانيون عـن رغبتهم فـي وجـود عراق بقيادة غالبيـة شيعية معقولة، ويمكن لحكومة عراقية يقودها الشيعة ن تشكل ورقة ضغط مهمة بيد إيران في التعامل مع الولايات المتحدة[1].

التدخل الايراني في السياسات الداخلية والخارجية للعراق بعد 2003

تمـارس إيران دوراً كبيـراً فـي التأثير علـى السياسات العراقيـة الداخلية والخارجيـة علـى السواء مـن بدايـة انتهـاء النظـام السابق فـي 2003 ولغايـة اليـوم، حيث تلعـب إيران دورا بارزا فـي التحكم فـي صنع القرار السياسي

---

[1] حسن، ابراهيم محمد (1996)، الصراع الدولي في الخليج العربي، الكويت، الشراع العربي ص 37

[2] الحياني، جاسم إبراهيم (2006)، التغلغل الاسرائيلي في إيران واثره في الامن الوطني العراقي 1950 – 1967 ،دمشق، الاوائل ص 60

[1] الجميل، سيار (1996)، العلاقات العربية الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص 56

العراقي والتأثير على الأوضاع الداخلية في المجتمع العراقي والخارجية في علاقاته الإقليمية والدولية[1].

فمن حيث الشأن الداخلي، تضغط إيران على حلفائها السياسيين في الساحة السياسية العراقية بقوة وإصرار شديدين بأن يكون لها من خلالهم قرارا في التحكم بمفاصل الحياة السياسية، من خلال صناعة الدستور ودفع قياداتها ومرجعياتها الشيعية بالمشاركة في الانتخابات، واحتلال مناصب قيادية في البرلمان ومراكز حساسة في الدولة، وبناء الأجهزة السياسية والأمنية بما يتوافق مع مصالح إيران الاستراتيجية في العراق من جهة ودول الإقليم من جهة ثانية[2].

ابعاد العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران بعد الغزو

تستخدم إيران نفوذها الاقتصادي في العراق لتحقيق مصلحتها الوطنية، إذ تعتبر إيران بأنها شريك العراق التجاري الأكبر، فنفوذ إيران الاقتصادي في العراق قد ولد آثار سلبية، حيث تحاول الحكومة الإيرانية إغراق الأسواق العراقية بضائع رخيصة وسلع غذائية تالفة، وقد خفضت بشكل كبير من أسعار السلع الإيرانية في الأسواق العراقية بسبب أنشطة إيران الاقتصادية، تفرض إيران ايضا استيراد الرسوم الجمركية تصل إلى 150% على البضائع الواردة، " وهذا ما يسمح لبيع البضائع الإيرانية في العراق أقل من سعر السوق، ويجعل من المستحيل تقريبا على التجار العراقيين المنافسة.

وقد كان اداء القطاع الزراعي، الذي هيمن علي الاقتصاد العراقي دفعة واحدة، كذلك ما تحاول إيران من اعتداءات على الآبار العراقية وحقول النفط اضافة إلى أعمال السرقة والنهب، وايضا اغراق السوق العراقية بالسلع الاستهلاكية الرخيصة، والتجارة ذات الاتجاه الواحد من قبل إيران.

التوصيات: إن ما سبق من استنتاجات، استوجبت التوصيات التالية:

---

[1] علو، سعيد حديدة، (2007)، العلاقات العراقية الايرانية واثرها علي القضية الكردية في العراق14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، عمان، دار دجلة ص 69

[2] العلوجي، عبد الكريم (2007)، الصراع علي العراق من الاحتلال البريطاني إلي الاحتلال الامريكي، القاهرة، الدار الثقافة. ص 34

1) من حيث الداخل العراقي:

1- ان تعمل الحكومة العراقية على بناء ذاتها من جديده بعيدا عن التدخل الاجنبي، من خلال انتخابات جديدة، ودستور جديد، وبعيدا عن المحاصصة الطائفية، وبناء حكومة مركزية قوية تمتلك السلطة القانونية كدولة مستقلة ذات سيادة وإشراك جميع الطوائف العراقية في العملية السياسية، دون تهميش او إقصاء لطائفة معينة، والمشاركة بما يتناسب ونسبة الطائفة في المجتمع العراقي، وأن تعمل على نبذ العنف السياسي بكل اشكاله، ونبذ الخلافات السياسية والمذهبية وتجريد المصلحة الشخصية ووضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار.

2- توحيد الصف العراقي من خلال توعية الشعب بثقافة " نبذ العنف والطائفية"، ومساوئ الحرب الاهلية، والاعتراف بمكونات الشعب العراقي، وتعريف الشعب العراقي بمكوناته واطيافه من خلال الندوات والمؤتمرات، ومن خلال الصحف والمجلات، ووسائل الاعلام الفضائي المرئي وغير المرئي كافة.

3- ان تعمل الحكومة العراقية على القيام بإصلاحات جذرية، لجميع مؤسسات الدولة العراقية من الشمال إلى الجنوب، للقضاء على الفساد الإداري والمالي ومعاقبة المفسدين والمجرمين بحق ابناء الشعب العراقي سواء من حيث، الإرهاب، او المليشيات، او الجماعات الخاصة، وإنهاء وجودها بشكل كلي، والعمل على تدريب الجيش العراقي والشرطة العراقية، وإعطائها زمام السلطة الأمنية والقانونية، للحفاظ علي أمن الدولة.

4- العمل علي استثمار طاقات الشعب العملية والثقافية والاقتصادية واليد العاملة، واستثمار ثروات وخيرات البلد لصالح البلد والشعب.

2) من حيث الخارج العراقي:

1- الحفاظ علي علاقات متوازية مع دول الجوار، وتشجيع العلاقات العراقية – الإيرانية التركية وبافي دول الجوار الخليجية، على جميع الصعد، السياسية، الامنية، والاقتصادية، علي ان لا تضر هذه العلاقات

مهمـا كانت درجـة علاقتها، سـواء كانـت ظاهرة او غيـر ظاهرة، مباشـرة او غيـر مباشـرة او أن تمس السياسة العراقية الداخلية او الخارجيـة بـسوء، او أن تتعارض مـع سيادة واستقلال جمهورية دولة العـراق، وان لا تضر باي شكل مـن الأشكال، مصالح العـراق القومية والاستراتيجية فـي منطقته الإقليمية او الدولية.

2- -ضـرورة انفتاح الدول العربية علـى العـراق، وأن تسعى الدول العربيـة إلي ادماج العراق داخل المنظومة العربية والاسلامية، ومساعدته علي بنـاء استقلاله وسـيادته، واقامـة علاقـات ومعاهـدات ثنائية، والتشجيع علـى الاستثمار العربـي والأجنبي داخـل العـراق، وبنـاء علاقات حسن جـوار، سياسـية وامنيـة واقتصادية متوازنة مع جميع دول الجـوار العربية وغير العربيـة، لتحقيـق التـوازن الإقليمي بمـا ينعكس ايجابـا علـى دولة.

المـراجع و المصادر

1) ابطحـي ، محمـد علـي (2005) . "إيران والعلاقات الدولية :التأثيرات فـي الاستقرار السياسي فـي منطقـة الخليج" فـي "إيران والخليج : تحـديات المستقبل". تحريـر : جمـال سـند السويدي. ابـو ظبـي : مركـز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

2) ابـو غزالـة ، المـشير عـد الحلـيم (1994) . الحـرب العراقيـة – الإيرانية 1980 – 1988،ب.م.ن، د.ن

3) ابـو مغلـي، محمـد وصـفي (1985)، إيران : دراسـة عامـة، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي.

4) أحمد، ابراهيم خليـل (1983)، الـصراع العراقـي الفارسـي ، بغداد، دار الحرية
5) إسماعيل، مصطفى عثمـان (2009)، الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي.
6) ادريس، محمد السعيد (2005)، مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية، مجلة شؤون خليجية، العدد 40
7) اشكنازكروك، ليزا ودومينيك، برايان (2005)، امريكيون يعملون في الخفاء لتوجيه التصويت في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 312
8) الازدي، عايدة عبد الله (2003)، إيران و العراق، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 48
9) بو منيجل، شفيع (2005) خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الواقع، مجلة المستقبل العربي، العدد 316
10) بولك، وليام (2008)، المشهد العراقي اماما الكونغرس الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 351
11) عيساوي، سهيل(2007/7/4) www.sohelisawi.maktoobblog.com في (2011//6/10)
12) راشد، سامح (2011/4/27)، ايران تسعي إلي مد اذرعها في الخليج www.tayarcanada.org في (2011/6/6)
13) بايمان، دانييل (2007/2/23) أهداف إيران الحقيقية في العراق، www.alittihadae/wajhatdetails
14) علي، أحمد، ونايتس، مايكل وايزنشتات، مايكل (2011/05/17) إيران قلقة من ظهور دور اقليمي لعراق يتمسك بعلاقة وطيدة مع امريكا، موقع صوت العراق الحر www.freeiraqivoice.con
15) موقع السونة (2007) www.assawsana,com في (2011/6/14)
16) نبيل، أسامة (2010/3/4) انتخابات العراق بين مطرقة ايران وسندان امريكا، موقع العرب اون لاين www.alarbonline.org في (2011/6/15)